الملخص التنفيذي والتوصيات

جلسة خبراء "تقييم الأثر التشريعي والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي لتطبيق القانون رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيها

المقدمة:

في إطار اختصاصات المجلس القومي لحقوق الإنسان، باعتباره المؤسسة الوطنية المستقلة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتقييم أثر التشريعات والسياسات العامة عليها، نظم المجلس، من خلال لجنة الحقوق الاقتصادية بالتعاون مع لجنة الحقوق الاجتماعية واللجنة التشريعية ولجنة الشكاوى، جلسة خبراء موسعة لمناقشة الأثر التشريعي والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي لتطبيق القانون رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن شروط شغل الوظائف أو الاستمرار فيه وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٥ يوليو ٢٠٢٦، بمقر المجلس بالتجمع الخامس

أهداف الجلسة:

استهدفت الجلسة إجراء تقييم موضوعي للممارسة التطبيقية للقانون منذ بدء العمل به، واستطلاع مدى اتساق تطبيقه مع الضمانات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يسهم في تطوير التشريعات والسياسات العامة استنادًا إلى الحوار المؤسسي والأدلة العملية.

وركزت الجلسة على ما كشف عنه التطبيق العملي للقانون، بعد أكثر من أربع سنوات على بدء العمل به، من تحديات قانونية وإجرائية واقتصادية واجتماعية، مع التأكيد على أن الهدف لا يتمثل في إعادة النظر في فلسفة القانون أو الغاية التي استهدفها في حماية المرافق العامة وتعزيز السلامة العامة، وإنما تقييم مدى كفاية الضمانات القانونية والإجرائية، واتساق التطبيق مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبحث سبل تطوير منظومة التنفيذ بما يحقق التوازن بين حماية المصلحة العامة وصون الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها الحق في العمل، وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، ومبدأي التناسب وعدم التمييز.

إدارة الجلسة والمشاركون:

افتتح أعمال الجلسة الدكتور أحمد إيهاب جمال الدين، رئيس المجلس، وأدارها الدكتور محمد ممدوح، أمين لجنة الحقوق الاقتصادية، بمشاركة الأستاذة فيفيان مراد، أمين لجنة الشكاوى، والأستاذ محمد عثمان، عضو المجلس، والدكتور عمرو عثمان، مدير صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي.

وشهدت الجلسة مشاركة واسعة ومتنوعة، إذ شارك فيها نحو (٥٢) خبيرًا ومتخصصًا مثلوا السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والأحزاب السياسية، والتنظيم النقابي العمالي، ومنظمات المجتمع الأهلي، والمؤسسات الطبية والعلمية، ووسائل الإعلام، إلى جانب نخبة من خبراء القانون والطب والعلوم الاجتماعية والسياسات العامة. كما شارك ممثلون عن مصلحة الطب الشرعي، والأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان بوزارة الصحة والسكان، ووحدة حقوق الإنسان بوزارة المالية، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، فضلًا عن خبراء في الطب النفسي الشرعي، والتحاليل الطبية، والكيمياء، وأساتذة القانون والعلوم الاجتماعية، والأكاديميين والمحامين والإعلاميين.، وقد أتاح هذا التنوع المؤسسي والتخصصي منصة حوار متعددة التخصصات لتبادل الرؤى والخبرات بشأن آثار تطبيق القانون والتحديات التي كشفت عنها الممارسة العملية، بما عكس اهتمامًا حكوميًا وتشريعيًا ومجتمعيًا واسعًا بتقييم الأثر التطبيقي للقانون وبحث سبل تطوير آليات تنفيذه.

أبرز نتائج ومخرجات الحوار:

أكد المشاركون أن مواجهة تعاطي المواد المخدرة تمثل هدفًا وطنيًا لا خلاف عليه، وأن الغاية الأساسية للقانون هي حماية المرافق العامة، وضمان سلامة بيئة العمل، والحفاظ على حياة المواطنين. وأكدت المناقشات على أهمية تعزيز البعد العلاجي والتأهيلي في تطبيق القانون، بحيث لا تقتصر المعالجة على الجانب العقابي، وإنما تمتد إلى العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وفق ضوابط قانونية وطبية واضحة، بما يحقق التوازن بين مقتضيات حماية المصلحة العامة والاعتبارات الإنسانية والاجتماعية،وبما يكفل حماية الحق في الصحة والعمل.

وفي هذا السياق، أشار الدكتور عمرو عثمان، مدير صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، إلى أنه لا غضاضة من دراسة تعديل بعض أحكام القانون لإتاحة فرصة علاجية واحدة للحالات التي تثبت قابليتها للعلاج والالتزام ببرامج التأهيل، وفق معايير محددة تضمن سلامة بيئة العمل وتعزز فلسفة القانون القائمة على الحماية والإصلاح إلى جانب الردع.

التوصيات:

أسفرت المناقشات التي استمرت على مدار أربع ساعات عن توافق المشاركين على مجموعة من التوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: التوصيات المتعلقة بالإطار التشريعي

- النظر في مراجعة بعض أحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢١ والإجراءات المنظمة لتطبيقه، بما يحقق التوازن بين حماية المرافق العامة وضمان سلامة بيئة العمل، وبين صون الحق في العمل وتعزيز الضمانات القانونية والإجرائية للعاملين.
- الأخذ بمبدأ التدرج في الجزاءات التأديبية، بحيث لا يكون إنهاء الخدمة هو الإجراء الأول، مع إتاحة فرصة واحدة للعلاج والتأهيل للحالات التي تثبت قابليتها للعلاج والتزامها ببرامجه، وعدم اللجوء إلى إنهاء الخدمة إلا إذا ثبت وجود العامل تحت تأثير المواد المخدرة أثناء أداء العمل بما يعرض سلامة المرفق العام أو المواطنين للخطر، أو في حال تعذر العلاج أو تكرار التعاطي أو عدم الالتزام ببرامج العلاج، وذلك كله مع مراعاة طبيعة الوظيفة وظروف كل حالة.

ثانيًا: التوصيات المتعلقة بالنهج الوقائي والعلاجي والتأهيلي

- تعزيز البعد العلاجي والتأهيلي في تطبيق القانون، باعتبار اضطرابات تعاطي المواد المخدرة من الحالات الصحية التي تستوجب التدخل الطبي والعلاج وإعادة التأهيل، ووضع آليات واضحة لإعادة الإدماج الآمن في العمل للحالات التي يثبت تعافيها، وفقًا لضوابط قانونية وطبية تراعي مقتضيات السلامة العامة.
- دعم وتطوير برامج الوقاية والتوعية بمخاطر تعاطي المواد المخدرة، والاستخدام الرشيد للأدوية التي قد تؤثر في نتائج التحاليل، مع توسيع برامج التوعية داخل مواقع العمل، وتشجيع العلاج الطوعي قبل اتخاذ الإجراءات العقابية، وبالتعاون مع الجهات المختصة ومنظمات المجتمع المدني.
- التوسع في برامج إعادة التأهيل والتأهيل المهني للعاملين الذين يثبت تعافيهم، بما يتيح إعادة دمجهم في سوق العمل أو إسناد وظائف بديلة لهم في الحالات التي يتعذر فيها العودة إلى بعض الوظائف ذات الطبيعة الحساسة، مع تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في هذا المجال.

ثالثًا: التوصيات المتعلقة بحماية الحقوق والآثار الاجتماعية

- مراعاة الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على إنهاء الخدمة، ووضع آليات للحماية الاجتماعية المؤقتة للأسر المتضررة، بما يضمن استمرار حصول الأبناء على التعليم والرعاية الصحية، والحد من الآثار المعيشية خلال فترة العلاج أو إعادة التأهيل، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- حماية الخصوصية ومنع الوصم الاجتماعي، من خلال ضمان سرية نتائج التحاليل وبيانات العاملين، ومساءلة كل من يفشي أو يعلن أسباب إنهاء الخدمة بالمخالفة للقانون، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحد من الآثار النفسية والاجتماعية على العامل وأسرته.

رابعًا: التوصيات المتعلقة بضمانات التطبيق

- تعزيز ضمانات العدالة الإجرائية في جميع مراحل تطبيق القانون، من خلال تطوير منظومة الكشف والتحليل، واعتماد جهات ومعامل مستقلة ومعتمدة، وضمان استقلالية اللجان الفنية، وتوحيد الإجراءات الفنية، وضمان حق العامل في الاطلاع على نتائج الفحص، وإعادة التحليل التوكيدي، والطعن على القرارات وفق إجراءات ميسرة وسريعة، مع مراعاة تأثير بعض الأدوية الموصوفة طبيًا على نتائج التحاليل.
- تعزيز فعالية آليات التظلم والطعن على القرارات الصادرة تطبيقًا للقانون، من خلال وضع إجراءات ميسرة وسريعة، ودراسة استحداث آليات تضمن سرعة الفصل في التظلمات والطعون، بما يكفل تحقيق العدالة الناجزة، ويعزز حماية الحق في العمل، دون الإخلال بمقتضيات سلامة المرافق العامة.

خامسًا: التوصيات المتعلقة بالمتابعة والتقييم

- تعزيز الشفافية وإتاحة البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بتطبيق القانون، بما يدعم تقييم أثره التشريعي، ويُسهم في تطوير السياسات العامة واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

الخاتمة:

اختتمت الجلسة أعمالها بالتوافق على قيام اللجان المعنية بالمجلس بإعداد ورقة سياسات مشتركة تتضمن تقييمًا مؤسسيًا للخبرة التطبيقية للقانون، وما انتهت إليه الجلسة من توصيات ومقترحات تشريعية وتنفيذية وإجرائية في ضوء مخرجات الحوار، تمهيدًا لإحالتها إلى الجهات المختصة، دعمًا لجهود تطوير التشريعات والسياسات العامة، وبما يعزز الالتزام بالأحكام الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.